الأبعاد الاجتماعية للحوكمة في القطاع العام والخاص بحث ميداني

إعداد

الباحثة/ شيماء عماد عبد الرازق

باحثة دكتوراه في الآداب تخصص/ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة أسيوط

تاريخ الاستلام : ٤/ ٧/ ٢٠٢٢م

تاريخ القبول : ١٢/ ٧ /٢٠٢٢م

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الاجتماعية للحوكمة في القطاع العام والخاص، من خلال الكشف عن دوافع تطبيق الحوكمة، ورصد واقع الأبعاد الاجتماعية للحوكمة ومعوقات تفعيلها، وتكونت عينة الدراسة من العاملين ببنوك القطاع العام والخاص بأسيوط، وقد تم تطبيق مقياس على عينة مكونة من (١٠٠) من العاملين بالبنوك، وتم رصد النتائج ومعالجتها إحصائيًا والتي توصلت إلى:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاع العام والخاص في دوافع تطبيق الحوكمة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعين في تطبيق الحوكمة ووجود بعض المعوقات لتطبيق الحوكمة بالقطاعين.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، القطاع العام، القطاع الخاص، الأبعاد الاجتماعية

Abstract:

The study aimed to identify the social dimensions of governance in the public sector and those working in revealing the motives for implementing governance, and monitoring the reality of the social dimensions of governance and the obstacles to its activation. The study sample consisted of public and private sector banks in Assiut. The research papers sector, and the results were monitored and processed statistically. The staff team reached:

There are no statistically significant differences between the public sector in the motives for applying governance, and there are no statistically significant differences between the two sectors in the application of governance and the presence of some obstacles facing the two sectors.

Keywords :Governance - Public Sector– Private Sector - Social dimensions.

تمهيد :

حظيت حوكمة المؤسسات باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، على كل من الصعيدين العملي والأكاديمي وتهدف قواعد وضوابط وسياسات (مبادئ الحوكمة) لتحقيق الشفافية والعدالة وتفعيل المساءلة والمحاسبية لإدارة المؤسسة وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للمؤسسة، بما يؤدي إلى النهوض بمعدلات الأداء وتعظيم قيمة المنظمة وتحقيق الشفافية والإفصاح العادل. كما أن تلك القواعد والضوابط والسياسات تؤكد على أهمية الالتزام بالقوانين واللوائح التي تحكم عمل المنظمة، والعمل على ضمان مراجعة وتقييم الأداء، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام الملاك والمجتمع بصفة عامة.

أولًا: الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت الحوكمة سواء على المستوى العربي أو المستوى العالمي ومن أهم تلك الدراسات:

واهتمت دراسة أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام (الأمين نصبه، ٢٠١٥) بتوضيح مفهوم الحوكمة ومبادئها، وإبراز أهمية تطبيق الحوكمة في المؤسسات العامة، **وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها:**

يساهم تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات في تحديد المسؤوليات والصلاحيات في المؤسسات ويحقق قدر من الطمأنينة والثقة لكل من له علاقة بالمنظمة كما يساهم في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه المنظمة ويمنع وصول الموظف الغير جدير إلى المناصب العليا.

- للحوكمة جملة من المبادئ يجب على المنظمات اتباعها والعمل على تنفيذها وغيابها يؤدي إلى انتشار الفساد المالي والإداري، وضعف نظام الحوكمة.

- نظام حوكمة المنظمات الحل الأنسب لمواجهة الفساد بأشكاله.
- التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يتطلب التشارك بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

تطبيق نظام الحوكمة نهج يضع المنظمات العامة أو الخاصة في المسار الصحيح ويساهم في تحقيق الرفاهية والازدهار لكافة أفراد المجتمع.

وهدفت دراسة Othman2014 إلى اختبار اتجاه الجامعات الخاصة والحكومية في ماليزيا نحو تطبيق المسؤولية الاجتماعية خلال الفترة ٢٠٠٠ -٢٠٠٩ وتمثلت عينة الدراسة على جامعتين، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستجابة والتطبيق بشكل مختلف لكل من الجامعتين الخاصة والحكومية حيث ركزت الجامعة الحكومية في تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية على الطلبة والعاملين فقط دون الاهتمام بالمجتمع الخارجي والبيئة المحيطة بها في حين كانت استجابة الجامعة الخاصة تبنيها بشكل جيد وذلك للقناعة الداخلية لإدارة الجامعة والضغوط المجتمعية عليها و**كانت من أهم النتائج التي أكدت عليها الدراسة** الدور إلهام للمسؤولية الاجتماعية في بقاء الجامعات واستمرار عملها.

ثانيًا: مشكلة الدراسة

تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات مع تفاقم الأزمة العالمية وزيادة الوعي بالمخاطر الناجمة عن عدم ممارسة الحوكمة، إضافة إلى أهمية مسؤولية المنظمة تجاه كل من المجتمع والبيئة، حيث تعد رهانًا مستقبليًا أمام المؤسسات الاقتصادية. فاتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي إلى محاربة الفساد وبيروقراطية الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية وحث المؤسسات على الإصلاح آخذة بعين الاعتبار كذلك استدامة العملية الاقتصادية مع مراعاة البيئة والعدالة الاجتماعية وخلق الفرص للأجيال القادمة. وعليها يصبح تطبيق الحوكمة في

المؤسسة ليس مشروطًا بوصول المؤسسة إلى تحقيق ربحيتها التجارية فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى تحقيق النمو المستدام من خلال تحقيق كل من الربحية الاجتماعية والبيئية وبمشاركة متكافئة ومتوازنة بين الدولة وحكوماتها ومؤسساتها للوصول إلى التنمية المستدامة. وبالنظر إلى بعض المفاهيم المقدمة للحوكمة نجدها تشير إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة من خلال وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية. والملاحظ للمواصفات التي تشتمل عليها الحوكمة والتي تسعى إلى النهوض بها نجدها تتمحور في الغالب على: الشفافية، المسائلة، العدالة، المسئولية الاجتماعية...إلخ.

ونجد كثير من الدراسات أكدت أن المنظمات سواء الحكومية أو الخاصة ما زالت لم ترتقي إلى مستوى جيد من الحوكمة لوجود ضعف تشريعي وأنظمة وتطبيق الإفصاح والشفافية مع وجود مخاطر محتملة قد تؤثر على ثقة المساهمين وانتشار الفساد الإداري والمالي كما أن الفجوة بين مجلس الإدارة والمساهمين مثل أحد المشاكل للمؤسسات المالية وتعاني الكثير المنظمات من عدم توفير الممارسات السليمة لها وتطبيق آلياتها وقواعدها وتطوير مستوى الأداء والرقابة والاهتمام بالزبائن وتطبيق المعايير الدولية كما أن المنظمات نفسها قد ينقصها تطبيق مفهوم الحوكمة بشكل كلي أو نتيجة لعدم توفر الوعي الكامل بأهمية الحوكمة لدى مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب، وقد ظهرت الحوكمة كمنهج في تطوير عمل المنظمات مما يستوجب تناول هذه الدارسة عدد من المنظمات العامة والخاصة ومعرفة مدى تطبيقها للحوكم.

وأجريت دراسات قليلة على المستوى العربي كذلك على المستوى المحلي فلم تجد الباحثة دراسة تناولت هذا الموضوع، وبالتالي تحاول هذه الدراسة المساهمة في

ملىء الفجوات وذلك من خلال دراسة الأبعاد الاجتماعية للحوكمة في القطاع العام والخاص من خلال عينة من العاملين في البنوك اذ تتجسد مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على ماهي الأبعاد الاجتماعية للحوكمة في القطاع العام والخاص ومعوقات تفعيلها؟

ثالثا: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على الأبعاد الاجتماعية للحوكمة في القطاع العام والخاص، ولتحقيق الهدف يمكن تحديد الأهداف الفرعية الآتية:

الهدف الأول: الكشف عن دوافع تطبيق الحوكمة في القطاع العام والخاص.

الهدف الثاني: رصد واقع الأبعاد الاجتماعية للحوكمة في القطاع العام والخاص من خلال الإجابة على عدد من التساؤلات منها:

- ماهو واقع الشفافية في القطاع العام والخاص.
- ماهو واقع المساءلة في القطاع العام والخاص.
- ماهو واقع العدالة في القطاع العام والخاص.
- ماهو واقع النزاهة في القطاع العام والخاص.
- ماهو واقع المشاركة في القطاع العام والخاص.
- ماهو واقع المسؤولية الاجتماعية في القطاع العام والخاص.

الهدف الثالث: رصد معوقات تفعيل الحوكمة في القطاع العام والخاص

رابعًا: أهمية الدراسة

وتنبع أهمية الدراسة من أهمية الحوكمة كتوجه عالمي لتطوير أداء المؤسسات والارتقاء بمستواها – بسبب أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات القطاع العام والخاص

في توجيه موارد الدولة في الأنشطة التجارية والخدماتية التي تقدم للمجتمع أصبح هناك حاجة إلى ترسيخ مبادىء الحوكمة في مؤسسات القطاع العام والخاص، تلك المبادىء التي تضمن نجاح مؤسسات القطاعين العام والخاص بدورهم بالصورة أو بالشكل الصحيح.

تعتبر المؤسسات المصرفية أحد أهم ركائز النظام المالي والاقتصادي في عالمنا الحاضر، لما لهذه المؤسسات من دور في تدوير عجلة الاقتصاد والمساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول.

خامسًا: الإطار النظري للبحث:

١- مفهومات البحث

أ – مفهوم الحوكمة

والحوكمة هي مجموعة من الآليات والاجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن الانضباط Discipline والشفافية Transparency والعدالة Fairness وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل. **(محمد عبد الفتاح، ٢٠١٠).**

التعريف الإجرائي للحوكمة:

تعرف الحوكمة إجرائيًا بأنها مجموعة من الأبعاد المتمثلة في الشفافية والمساءلة والعدالة والنزاهة والمشاركة والمسؤولية الاجتماعية التي تطبقها منظمات القطاع العام والخاص.

مفهوم الحوكمة في القطاع العام:

مجموعة التشريعات والسياسات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التي تؤثر وتشكل الطريقة التي توجه وتدار فيها الدائرة الحكومية لتحقيق أهدافها بأسلوب مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية وفق آليات للمتابعة والتقييم ونظام صارم للمساءلة لضمان كفاءة وفعالية الأداء من جانب، وتوفير الخدمات الحكومية بعدالة من جانب آخر.

(أمين البشير، وبلال أحمد ميتاني،٢٠١٦).

مفهوم القطاع الخاص:

مجموع المنظمات أو الجمعيات التي يؤسسها رجال الأعمال وتستعمل أساليب مختلفة ومتنوعة لحماية مصالحها الخاصة، وتتنوع مؤسسات هذا القطاع بحسب النشاط التي تمارسه **(رشيد زرواطي، ومهدي عوارم،٢٠١٧).**

ثانيًا: نشأة وتطور مفهوم الحوكمة

جاء مفهوم الحوكمة واهتمام المؤسسات الدولية بعد الأحداث التي وقعت خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي من فساد وسوء إدارة في بعض المؤسسات والشركات في بعض دول العالم حيث كانت تعاني بعض هذه المؤسسات إضافة إلى عمليات التزوير والاختلاس من فجوة كبيرة بين مرتبات المدراء التنفيذين في الشركات وبين أداء تلك الشركات. ومع تغيير الأوضاع الاقتصادية الدولية أصبحت الاقتصاديات الانتقالية تدعو إلى تطبيق أسس وقواعد الحوكمة لدى الشركات وتدعو الدول التي كانت تطبق نظم رقابة ضعيفة إلى الإسراع في تفعيل هذه النظم خشية ما حدث من انهيارات للشركات والمؤسسات في بعض الدول.

(مدحت محمد أبو النصر، ٢٠١٥).

فمفهوم الحوكمة مر بعدة مراحل (محمد حسن بشير، ٢٠١٩):

المرحلة الأولى: عام ١٩٣٢ وكان ذلك من أجل تقليل الفجوة بين مديري الشركات ومالكيها وحفاظًا على كيان تلك الشركات وبقائها.

المرحلة الثانية: في الثمانينات من القرن الماضي وركزت على تفعيل مساءلة الحكومات وتحقيق العدالة.

المرحلة الثالثة: في التسعينات من القرن الماضي وركزت على الديمقراطية وتعزيز المشاركة، إضافة إلى تعظيم الأعمال والعلاقات بين الحكومات والشركات.

المرحلة الرابعة: بداية القرن الحادي والعشرين وفي هذه المرحلة زاد الاهتمام كثيرًا بالحوكمة وأصبحت آلية لدرء الفساد وتحقيق النزاهة ورفع كفاءة الشركات والمؤسسات.

وبدأ الاهتمام بالحوكمة في مصر عام ٢٠٠١ بمبادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية آنذاك (وزارة التجارة حاليًا) حيث وجدت الوزارة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين لا يكتمل إلا بوضع إطار تنظيمي ورقابي يحكم عمل القطاع الخاص في ظل السوق الحر (سوزان محمد المهدى، ٢٠١٧).

كان لظهور نظرية الوكاله أثرًا كبيرًا وعاملًا مؤثرًا في ظهور الحوكمة، بل تعتبر نظرية الوكالة لُب مشكلة الحوكمة ومحور تأثيرها. وقد جاءت النظرية استجابة للتحولات في شكل الملكية الأمر الذي أدى إلى تطور مهم في مجال الرقابة وتقييم الأداء. ونظرية الوكالة في الشركة تحدد التساؤل بشأن مسؤولية الإدارة وتحدد فيما وإلى أي حد تمثل إدارة الشركة مصالح الملاك، خاصةً في مجالات اتخاذ قرارات الاستثمار وتمويل العمليات لتحقيق أهداف الملاك، أو أن هذه الإدارة سوف تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة حتى إذا كان ذلك يتعارض مع مصالح الموكل (**عهد علي سعيد،٢٠٠٩**).

سادسًا: الإجراءات المنهجية للبحث

١- منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي، ومنهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وتم تطويع المسح من خلال عمل تحديد جمهور الدراسة وهم العاملين بالبنوك، بما هو متاح من بيانات للباحثة. واعتمدت الباحثة في سحب العينة على العينة الغرضية أو العمدية.

٢- أدوات جمع بيانات الدراسة

استخدمت الباحثة في الدراسة " المقياس. وتم تقسيم الأداة إلى(ثلاث) محاور وفقًا لأهداف البحث، يحتوي كل محور على مجموعة من العبارات التي تصف الأفكار والرؤى حول الموضوع وتم عرضها على مجموعة من المحكمين ثم تطبيقها بعد حساب الثبات والصدق والتأكد من مدى تطابقها مع موضوع وعينة البحث.

سابعًا: مجالات الدراسة

تنقسم مجالات الدراسة إلى ثلاث مجالات:

١- المجال المكاني

هذه الدراسة سوف تجرى في محافظة أسيوط.

٢-المجال البشري

نظرًا لطبيعة هذه الدراسة فإن جمهور الدراسة أو العينة يتكون من العاملين ببنوك القطاع العام والخاص (بنك القاهرة، بنك التعمير والإسكان، بنك قناة السويس، بنك فيصل الإسلامي) بمحافظة أسيوط.

٣-المجال الزماني:

بداية من شهر إبريل لسنة ٢٠٢٢ م حتى يونيو ٢٠٢٢م، فهذا على حسب ما اقتضته متطلبات الدراسة.

ثامنًا: نتائج الدراسة وأهم التوصيات

١- النتائج المتعلقة بالسؤال الأول المتمثل في دوافع تطبيق الحوكمة بالقطاع العام والخاص؟

جدول رقم (١)

المتغير	نوع القطاع				قيمة ت	الدالة	ف
	القطاع العام		القطاع الخاص				
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري			
المحور الأول: دوافع تطبيق الحوكمة في القطاع العام والخاص	٣٤.٨	٢,١٧	٣٤,٦	١,٦٧	٠,٤١٢	٠,٦٨١ غير داله	١.٣٩٩

من خلال قراءة الجدول رقم (١) أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعين على دوافع تطبيق الحوكمة حيث كانت قيمة (ف) ١.٣٩٩.

وهذا يؤكد على أهمية الحوكمة لمنظمات القطاع العام والخاص بنفس الأهمية والدور الذي جاءت من أجله فحوكمة البنوك تستمد أهميتها من أهمية البنوك ذاتها، ومن الدور الذي تلعبه في الاقتصاد المحلي والدولي فتتجسد أهمية الحوكمة في توفير فرص للرقابة الفعالة على الأداء المؤسسي، التطور السريع الذي يشهده العالم نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات، ومحاربة الفساد، لتحقيق التوازن بين أهداف المؤسسة والأهداف المجتمعية، للحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة، تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة، لمحاربة الانحرافات التي تشكل تهديدًا لمصالح مختلف الأطراف، لتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية ونزاهة تعاملاتها، لضمان العدالة وتكافؤ الفرص لجميع أطراف أصحاب المصلحة، للحفاظ على المال العام، لتحسين سمعة المؤسسة في المجتمع، لحماية حقوق أصحاب المصالح.

جدول رقم (٢)

المؤشرات		نوع القطاع				قيمة ت	الدالة	ف
		القطاع العام		القطاع الخاص				
		المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري			
الشفافية	شفافية التشريعات	١٢,٥	٢,١٧	١٢.٨٨	٢.٥	٠.٧٥٧	٠.٤٥١ غير دالة	٠.٤٤
	شفافية المعلومات والاتصالات	٦.٩	١.٣	٧.٩	١.٩	٢.٠٧	٠.٠٤٠ دالة	١٢.٥٤
	شفافية تقييم الأداء	١٠.٣	١.٤	١٠.٣	١.٩	٠.١٧٦	٠.٨٦١ غير دالة	٤.٧
المساءلة	وضوح قواعد الجزاء	١٠.٩	١.٣	١٠.٢	١.٩	٢.٠٧	٠.٠٤ دالة	١٢.٥
	التدرج في شدة العقاب	٨.٨	٠.٥٢	٧.٩	١.٤	٤.٢٣٠	٠.٠٠٠ دالة	٢٩.١٤
العدالة	العدالة الاجرائية	٨.٦	٢.٥	١٠.٣	٢.٤	٣.٤١٠	٠.٠٠١ دالة	٢.١٦
	العدالة التفاعلية	٧.٠٨	١.٣	٧.٥	١.٥	١.٥٠	٠.١٣٦ غير دالة	٠.٠٧٠
	عدالة التوزيع	٨.٢	٣.٢	٨.٥	٢.٥	٠.٣٧٦	٠.٧٠٧ غير دالة	٦.٩٥
النزاهة	الأمانة	١٠.٧	١.٥	١١.٢	١.٢	١.٥	٠.١٢٦ غير دالة	٠.٢٨
	الاتساق	٥.٢	٠.٨	٤.٨	١.٠	٢.١٦	٠.٠٣٣ دالة	٠.٤٢
المشاركة		٢٠.٣	٦.٢	٢٣.٧	٥.١	٢.٢٠٩	٠.٠٠٤ دالة	٨.١٠

النتائج الخاصة بالفروق بين القطاعين فيما يتصل بأبعاد الحوكمة

تكون قيمة الدالة ذات دلالة احصائية أقل من (٠.٠٥).

من خلال قراءة الجدول رقم (٢) أظهرت النتائج الفروق بين القطاعين فيما يتصل:

بالشفافية: أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاع العام والخاص على بعدي (شفافية التشريعات وشفافية تقييم الأداء) في حين تشير النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعين على مؤشر شفافية المعلومات حيث كانت قيمة (ف) ١٢.٥٤٣ عند مستوى٠.٠٤٠ والفارق دال تجاه القطاع الخاص.

وفيما يتصل بالمساءلة أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعين على مؤشر وضوح قواعد الجزاء حيث كانت قيمة (ف) ١٢.٥ عند مستوى ٠.٠٤ والفارق دال تجاه القطاع العام، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعين على مؤشر التدرج في شدة العقاب كانت قيمة (ف) ٢٩.١٤عند مستوى ٠.٠٠ والفارق دال تجاه القطاع العام.

وفيما يتصل بالعدالة أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعين على بعدي (العدالة التفاعلية، عدالة التوزيع) في حين تشير النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعين على مؤشر العدالة الإجرائية حيث كانت قيمة (ف) ٢.١٦ عند مستوى ٠.٠٠١ والفارق دال تجاه القطاع الخاص.

وفيما يتصل بالنزاهة أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعين على بعد (الأمانة) في حين تشير النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعين على بعد (الاتساق) حيث كانت قيمة(ف) ٠.٤٢ وهي دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٣٣ والفارق دال تجاه القطاع العام.

- لا يوجد اختلاف بين القطاعين في حين تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعين على بعد (الأمانة) حيث توجد الأمانة في التعامل اليومي وعدم انتهاك لمعايير النزاهة والأمانة في العمل بما تتضمنه من أمانة في المحافظة على أسرار العمل ورفضهم تقاضي الرشوة أو هدايا مقابل إنجاز العمل المكلفين به والالتزام بمواعيد العمل والميل إلى رد الحق لأصحابه، كل **ذلك** يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع درجة النزاهة، ويرجع السبب في وجود فروق لبعد الاتساق إلى أن العاملين في القطاع العام يروا أن الحوافز والمكافآت لابد أن تكون مقابل الجهد والأداء.

لأن معظمهم لا يستهدفون في عملهم بذل أقل جهد مقابل أكبر أجر. كما أن أفعالهم معظمهم تتطابق مع أقوالهم عن القيم وليست مجرد شعارات وتترجم أقوالهم إلى أفعال. فهم يعبرون عن النزاهة التي تترجم في مجموعة من السلوكيات التي تظهر في أفعال وتصرفات الأفراد اليومية البسيطة.

جدول رقم (٣)

الأبعاد	نوع القطاع				قيمة ت	الدالة	ف
	القطاع العام		القطاع الخاص				
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري			
البعد الاقتصادي	٢١.٧	٢.٦	٢٢.٢	٣.١	٠.٨٤٣	٠.٤٠٦ ns	٠.٥٠٩
البعد الاجتماعي	١٩.٠٤	٢.٣٠	١٨.٨	٢.٦	٠.٤٠٠	٠.٦٩٠ ns	٠.٠٠٣
البعد البيئي	٧.٨	١.٠٤	٨.٣	١.٣	٢.١١٠	٠.٠٣٧ *	٠.٢٩٨
البعد الإنساني	٧.٨	٢.٦	٨.٣	٣.١	٠.٣٤	٠.٤٠٦ ns	٠.٥٠٩
البعد القانوني	١١.٥	٢.١١	١٠.٧	٢.٢	٤.٤٣	٠.٠٠٠ ***	٢٨.٠٢
البعد الأخلاقي	١٥.٨	٢.١١	١٧.٤	١.٤	٤.٤	٠.٠٠٠ ***	٢٨.٠

وفيما يتصل بالمشاركة أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعين حيث كانت قيمة (ف) ٨.١٠ وهي دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٠٤ والفارق دال تجاه القطاع الخاص.

وفيما يتصل بالمسؤولية الاجتماعية أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعين على أبعاد (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد الإنساني)

في حين تشير النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعين على مؤشر البعد البيئي حيث كانت قيمة (ف) ٠.٢٩٨ عند مستوى دلالة ٠.٠٣٧ والفارق دال تجاه القطاع الخاص. في حين تشير النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية بين القطاعين على مؤشر البعد القانوني حيث كانت قيمة (ف) ٢٨.٠٢ عند مستوى دلالة ٠.٠٠٠ والفارق دال تجاه القطاع العام. ووجود فروق ذات دلالة احصائية على مؤشر البعد الأخلاقي حيث كانت قيمة (ف) ٢٨.٠ عند مستوى دلالة ٠.٠٠٠ والفارق دال تجاه القطاع الخاص.

جدول رقم (٤) المحور الثالث: معوقات تفعيل أبعاد الحوكمة في القطاع العام والخاص

	نوع القطاع				قيمة ت	الدالة	ف
	القطاع العام		القطاع الخاص				
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري			
معوقات تفعيل أبعاد الحوكمة في القطاع العام والخاص	٤٨.٤	٢.٨	٤٤.٥	٧.٠	١.٥٤	ns٠.١٢٦	٠.٢٨٠

وفيما يتصل بمعوقات تفعيل الحوكمة في القطاع العام والخاص أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعين.

توصيات الدراسة:

- ضرورة نشر الحوكمة بكل معاييرها لتصبح نهَجا بوصفها أحد عوامل النجاح والانتشار للبنوك وأحد مجالات تطوير العلاقة بين البنك وموظفيه والمستثمرين فيه من جهة وبين البنك وعملاءه من جهة أخرى.
- نشر الوعي في المجتمع لأهمية الحوكمة عن طريق وسائل الإعلام وغيرها بوصفها درعًا حصينًا يحمي المؤسسات من الأزمات والفساد المالي والإداري.
- إلزام المؤسسات بإنشاء أقسام متخصصة بحماية البيئة ضمن الهيكل التنظيمي بحيث تكون هذه الأقسام بمثابة حلقة الوصل بين المنظمات والجهات ذات الاختصاص بحماية البيئة.
- العمل على إمكانية معالجة التحديات الداخلية والخارجية كل حسب درجة تأثيرها لتهيئة البيئة المناسبة لتطبيق الحوكمة.

المراجـــــع

المراجع العربية:

١- أمين البشير، وبلال أحمد ميتاني، حوكمة القطاع العام: دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية، جرش للبحوث والدراسات، المجلد ١٧، العدد الثاني، ٢٠١٦، ص٢٧١.

٢- الأمين نصبه، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام – دراسة حاله بلدية قمار الوادي، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٥.

٣- رشيد زرواطي، ومهدي عوارم، القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر: التطور والطموح فالتحديات، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر العدد ٢٢،٢٠١٧ ص ١٠٥.

٤- سوزان محمد المهدي، الحوكمة الرشيدة وتطبيقاتها بمؤسسات التعليم لتحقيق جودة الأداء والتميز، المؤتمر العلمي السنوي الرابع والعشرين قيادة التعليم وإدارته في الوطن العربي: الواقع والرؤى المستقبلية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٢٠١٧، ص ٢٤٦.

٥- عهد علي سعيد، الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا – دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، سوريا، ٢٠٠٩، ص ص٢٤،٢٣.

٦- محمد حسن بشير، الأسس والمبادئ النظرية للحوكمة ومتطلبات تطبيقها في التعليم العام بالسودان، مجلة العلوم التربوية والنفسية. المجلد الثالث العدد السادس،٢٠١٩، ص ٣٤.

٧- محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، تطوير دور الجامعات في إطار نشر ثقافة حوكمة المؤسسات، ورقة عمل، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلد الرابع عشر،٢٠١٠، ص٩٠.

٨- مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة وفن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط١، القاهرة ،٢٠١٥، ص٤١.

المراجع الأجنبية:

1- Othman, R .and Othman R. Higher Education Institutions and Social Performance: Evidence from Public and Privet Universitie, International Journal of Business and Society ,2014, 15 (1).